السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني

تثمن عالياً قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تشكيل فريق وطني ولجان فرعية لبناء نظام المراقبة الإحصائي

ثمـنت الـسيدة عـلا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، عالياً قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تشكيل فريق وطني للمراقبة الإحصائية برئاسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك خلال جلسته الأسبوعية يوم أمس الثلاثاء الموافق 2011/05/17 وذلـك بهدف تحديد مرجعيات إحصائية وطنية، وربطها مع استراتيجيات العمل والخطط المركزية على مستوى الوطن.

وأشارت السيدة عوض، أن الفريق الوطني لبناء نظام المراقبة الإحصائي، وبموجب قرار مجلس الوزراء يتكون من عدة جهـات حكومـية، تتمثل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (رئيساً) وعضوية كل من الوزارات الآتية، التخطيط والتنمية والإدارية، الصحة، المالية، التربية والتعليم العالي، شؤون المرأة، الشؤون الاجتماعية.

وبـين رئـيس الإحصاء الفلسطيني، أن الهدف الأساسي من وراء إصدار هذا القرار يكمن في إيجاد مرجعية وحاضنة دائمـة تـساعد فـي بلـورة خطة عمل وسير بناء نظام المراقبة الإحصائي وضمان توسيع قاعدة المشاركة في تطوير المؤشرات، إضافة إلى تلبية احتياجات كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية بما يستجيب للخطط الإستراتيجية والتوجهات العامة لها

ونـوهت الـسيدة عوض، أن مرجعية نظام المراقبة الإحصائي يكمن في وثيقة فلسطين، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، الخطـة الوطنـية للتطوير 2011-2013 وما يتم اشتقاقه منها مؤشرات التنمية الألفية، خطة الإصلاح والتنمية الوطنية، الاتفاقيات مع المنظمات الدولية، وكذلك الخطة الوطنية الشاملة للنظام الإحصائي

وأضـاف رئـيس الإحصاء الفلسطيني، أن مهام الفريق الوطني لبناء نظام المراقبة الإحصائي يتمثل في المساهمة في تطويـر مؤشـرات العمـل ضمن نظام المراقبة، المساهمة في حصر مصادر البيانات المتعلقة بمؤشرات نظام المراقبة، المـساهمة في جمع البيانات المطلوبة لنظام المراقبة من واقع سجلات المؤسسات العامة والخاصة، المشاركة في تطوير الأدوات والمنهجيات التي يتم استخدامها لجمع بيانات نظام المراقبة، الإطلاع والمشاركة في الإشراف على الفعاليات التي يتم تنفيذها ضمن بناء نظام المراقبة الإحصائي، دراسة مخرجات ونتائج المشروع وتقييمها وتقديم تقرير حولها، المشاركة في مراقبة سير العمل.

وأوضـحت الـسيدة عـوض، أن قرار مجلس الوزراء ينص كذلك على تشكيل لجان عمل فرعية لمختلف القطاعات أو المواضـيع التـي يغطيها النظام، وتشمل المواضيع التالية، الحكم والأمن والعدالة، العمل والاقتصاد والمعيشة والتعاون الدولي، التعليم والثقافة والصحة والسكان، الطفل والمرأة والشباب، وكذلك الانتهاكات الإسرائيلية والجدار.

ونوهت أنه بناء على تكليف المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية وفي اجتماعه العاشر لعام 2010، وانطلاقا من إدراك الإحصاء الفلسطيني بأهمية التخطيط المرحلي والاستراتيجي كأداة رئيسية في تحقيق التنمية بشقيها البشري والاقتصادي ، وحرصا من الإحصاء الفلسطيني على توفير الأسس العلمية والمهنية لصناع السياسات ومتخذي القرارات لضمان نجاح عملية التخطيط وتحقيقها للأهداف بما يضمن تقدم التنمية، وتطبيقا لقرارات المجلس الاستشاري للنظام الإحصائي الفلسطيني المتعلقة باستخدام وتطوير الإحصاء لخدمة التخطيط والتنمية، يسعى الإحصاء الفلسطيني لتعزيز بناء قواعد بيانات شاملة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتشكل قاعدة أساسية لنظام مراقبة شامل يساهم بتوفير المؤشرات الأساسية لإعداد الخطط ومراقبتها وتقييمها.

وأضافت السيدة عوض، أنه وإيماناً بأهمية الدور الذي يلعبه الإحصاء الفلسطيني في توفير الرقم الإحصائي بصفته الجهة المخولة قانونيا بجمع البيانات وبالدور الفاعل الذي يحققه توفير الرقم الإحصائي الدقيق المبني على أسس علمية في مراقبة وتقييم الأداء والمخرجات للخطط والاستراتيجيات الوطنية لمختلف قطاعات الحياة، يسعى الإحصاء الفلسطيني للانطلاق بمأسسة وبناء نظام مراقبة شامل يخدم مؤسسات السلطة ومؤسسات القطاع الأهلي والخاص في تطوير الأداء والتخطيط وتحقيق التنمية.

وأشـار رئيس الإحصاء الفلسطيني، أن بناء نظام المراقبة الإحصائي يأتي في ظل تزايد الحاجة إلى البيانات الإحصائية لأهداف التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة نحو التنمية والبناء المؤسسي، وحيث جزءا هاما من أداء الإحصاء الفلسطيني ويعتبـر بحد ذاته مراقبة من خلال تزويد البيانات الاجتماعية والاقتصادية والسلاسل الزمنية واستناد كافة المهتمين على هـذه البيانات، يكون بناء هذا النظام بمثابة خطوة متقدمة لمأسسة العمل وتحديد مرجعياته الوطنية العامة من خلال ربطه مع استراتيجيات العمل والخطط العامة والتوجهات المركزية على مستوى البلاد.

وشـكرت الـسيدة عـلا عوض، د. سلام فياض، رئيس الوزراء، ، وأعضاء الحكومة الفلسطينية ومجلس الوزراء على رعايـتهم الدائمـة للمؤسسة الإحصائية الفلسطينية ورسالتها وأهدافها، من خلال تقديم كافة أشكال الدعم المعنوي وكذلك إصدار القرارات الوزارية المناسبة التي تساهم في تعزيز وتدعيم وتطوير أركان النظام الإحصائي الوطني الرسمي.